بعض المتغيرات الديموجرافية المنبئة بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا

د. سناء محمد خليل

مدرس علم النفس – كلية الآداب جامعة أسيوط

أ.د. طه أحمد المستكاوي

أستاذ علم النفس – كلية الآداب جامعة أسيوط

أ. سارة طه أحمد

باحث ماجستير علم النفس – كلية الآداب جامعة أسيوط

الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة إسهام عدد من المتغيرات الديموجرافية المستقلة، هي: الجنس (ذكر–أنثى)، ومحل الأقامة (ريف – حضر)، ومستوى التعليم (منخفض – مرتفع)، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة (منخفض – متوسط– مرتفع)، والسن (أقل – متوسط – أعلى)، في التنبؤ بالتوافق الزواجى لدى عينة من المتزوجين مبكراً، وتكونت عينة البحث من (١٣٦) من المتزوجين مبكرا من محافظة أسيوط، من الذين تزوجوا في سن (١٧) أو أقل من ذلك، منهم (٦٢) من الذكور، و (٧٤) من الإناث، وتنقسم عينة البحث على متغير محل الإقامة، إلى (٨٣) من الريف، و(٥٣) من الحضر. وتراوحت أعمارهم ما بين (١٦ – ٦٩) سنة، بمتوسط قدره (٣٢,٨٧) سنة وانحراف معياري (١٢,٧٠). طبق عليهم مقياس التوافق الزواجي (إعداد: شوقي، و عبدالله (١٩٩٩)، ومقياس تقدير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة (إعداد: الشخص، ١٩٨٨) بعد تعديله، واستمارة البيانات الشخصية والديموجرافية، وتم التحقق من الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق الزواجي كالصدق والثبات بعدة طرق. وأسفرت نتائج البحث، أنه يوجد إسهام لمتغير "السن" فقط في التنبؤ بالتوافق الزواجي، لدى المتزوجين مبكرا، على حين لم يكن هناك إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لباقي المتغيرات الديموجرافية، وهي: (الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة.

الكلمات المفتاحية: التوافق الزواجى– الزواج المبكر – المتغيرات الديموجرافية – التنبؤ.

مقدمـــة البحث:

ينظر إلى الأسرة على أنها الوحدة الأساسية، أو الخلية الأولى فى أي مجتمـــع مـــن المجتمعات الإنسانية. ولقد "عرفت المجتمعات بأشكالها المختلفة (سواء بدويـــة أو ريفيـــة أو حضرية) الحياة الزوجية والحياة الأسرية. والأسرة بمفهومها الاجتماعى تعمل على استمرار بقائها ورسوخها واستقرارها عن طريق استمرار العلاقات الاجتماعية والثقافية، ومن خـــلال التعليم والتدريب. وتنظم الأسرة سلوك النشئ وتراقب علاقاته بغيره مـــن أفـــراد المجتمـــع. والأسرة بشكلها البسيط تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، ويطلق على هذا الشكل الأسرة النواة، لأنها تتكون من جيلين فقط. وقد تتكون الأسرة من جيل واحد فى حالـــة العقم أو عدم الرغبة فى الإنجاب" (القصاص، ٢٠٠٨: ٥).

كما ينظر إلى الزواج على أنه أول خطوة من خطوات تكوين الأسرة في المجتمعات الإنسانية، لذا اهتمت الديانات السماوية الثلاثة بتنظيم هذه العملية لأن نجاح العلاقة الزوجية، يترتب عليه نجاح الأسرة في القيام بمسئولياتها تجاه أعضاءها وتجاه المجتمع، وبالتالي نجاح المجتمع بشكل عام في تحقيق مزيد من النمو النفسي والاجتماعي والاقتصادي. ونظرا لهـــذا الدور المحوري للأسرة، فقد اهتم الباحثون – في شتى التخصصات العلمية – بدراسة جوانب عديدة من الأسرة، ومنها التوافق الزواجي، وذلك بهدف تحديد العوامل التي يمكن أن تســـهم في تحقيق مزيد من التوافق النفسي والاجتماعي للأسرة، والمجتمع بشكل عام.

ومن الموضوعات التي نالت قدرا من البحث والدراسة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفي علم النفس بشكل خاص، ظاهرة الزواج المبكر، ويقصد به تزويج الفتاة أو الفتـــى في سن أقل من السن الذي يحدده القانون في المجتمع. وهذا الحد الأدنى لسن الزواج يختلف من دولة لأخرى، بل قد يختلف داخل الدولة الواحدة (كالولايات المتحدة الأمريكية) من ولاية لأخرى، وفقا لقوانين كل ولاية.

والزواج المبكر، ينتشر في جميع دول العالم بلا استثناء، النامية منهـــا والمتقدمـــة، وعلى سبيل المثال، "يبلغ عدد الأمهات القصر اللاتى تتراوح أعمارهن بين (١٠: ١٤ ســـنة) فى أمريكا نحو ٢٣ ألف فتاة. وفى مايو (من عام ٢٠١٧م)، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية تقريراً عن انتشار زواج القصر فى أمريكا، وأظهرت أن أكثر مـــن ٢٧ ولايـــة لا يوجد بها حد أدنى لسن الزواج، وهو ما أدى لوجود ٥٩ ألف حالة زواج بين الأطفـــال فـــى أمريكا خلال عام واحد. كما نشرت صحيفة "الاندبندنت" فى يوليو (٢٠١٧م) تقريراً يفيد بأن أكثر من ٢٠٠ ألف طفل تم تزويجهم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الخمس عشرة ســـنة الأخيرة.. وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية WHO ذكر "أنـــه فـــى الفتـــرة بـــين ٢٠١١

و٢٠٢٠م، سيتزوج أكثر من (١٤٠) مليونا من الأطفال. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إذا استمرت المستويات الحالية لزيجات الأطفال، فإن (١٤,٢) مليون فتاة سنوياً أو (٣٩٠٠٠) فتاة سوف تتزوج يوميا فى عمر صغير للغاية. بالإضافة إلى أن أكثر من (١٤٠) مليون فتاة سوف تتزوج قبل عمر (١٨) عاما، و (٥٠) مليونا منهن، ستكون تحت سن ١٥ عاماً" (سامي، ٢٠١٧).

وفي مصر حدد القانون، سن (١٨) سنة كحد أدنى لسن الزواج. وعلى الرغم من تجريم المأذون وأولياء الأمور الذين يتحايلون على القانون، ويسهلون زواج الأطفال الذين لم يصل سنهم (١٨) عاما، وعلى الرغم من ربط عقد الزواج ببطاقة الرقم القومي والتي يتم إصدارها للفتاة أو الفتى عندما يصل سن كل منهما إلى (١٨) سنة، فإن هذا الإجراء غير كاف وحده للقضاء التام على ظاهرة الزواج المبكر، حيث يتم تزويج من هم أقل من هذا السن، زواجا عرفيا ولا يتم توثيقه إلا بعد بلوغ الزوج أو الزوجة سن الثامنة عشرة، وهذا يؤدي إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر.

وتشير الإحصاءات في مصر إلى أن نسب انتشار هذا النوع من الزواج ما زالت مرتفعة؛ حيث ينتشر بشكل خاص في الريف مقارنة بالحضر، ولدى الإناث أكثر من الذكور (السمالوطي، ٢٠٠٠؛ شكري، ٢٠١٠؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٥م). أما عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأسرة والمجتمع، نتيجة هذا النوع من الزواج، فقد كشف تقرير حكومي من واقع كتاب المرأة والرجل في مصر ٢٠١٤ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاع معدل الأمية بين الإناث بنسبة (٣٢,٥%) ضعف مثيلتها عند الذكور (١٧,٦%) عام ٢٠١٢، وأرجع السبب إلى زواج القاصرات الذي يدفعهن إلى التسرب من التعليم" (الشاعر، و رضوان، ٢٠١٦: ١٩٦).

كما أشار "الزيود" في بحث له على (٤٦٢) فردا من الأردنيين، إلى أن هناك سلبيات للزواج المبكر، منها سلبيات اجتماعية واقتصادية، وأن أكثر الأسباب الاقتصادية قد ارتبطت بالفقر والوضع المادي للأسرة، فقد اتفق أفراد العينة أن الوضع الاقتصادي الجيد للشاب أو للفتاة سبب يدفع للزواج المبكر عند أحد الطرفين، كما تعتبره معظم الأُسر وسيلة للتخلص من أعباء ومصاريف الفتاة .أما نتائج الزواج المبكر فقد اتفقت أكثرية آراء العينة على إن الزواج المبكر له نتائج سلبية على الصعد كافة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية، والتعليمية حيث بينت إنه يؤدي إلى العنف ضد المرأة والطفل، كما يؤدي إلى تزايد معدلات الطلاق العام، وعدم توفر الراحة النفسية والعاطفية والاجتماعية للمرأة وانتهاك

حقوقها، وسوء الوضع الاقتصادي للأسرة، كما ينتج عنه تفشي البطالة والجهل، كما إنه يحرم الفتاة من استكمال تعليمها. (الزيود، ٢٠١٢: ٤٣٦).

ونظرا لارتفاع نسب انتشار الزواج المبكر في مصر، مع ما ينجم عنه من أضرار، فإن البحث الحالي اهتم بدراسة بعض المتغيرات الديموجرافية، التي يتوقع أن يكون لها علاقة مباشرة بمستوى التوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا كمرحلة أولى، يليها التوصية ببنـــاء برامج إرشادية أو تدريبية تهدف للحد من ظاهرة الزواج المبكر، وتحقيق مزيد من التوافــق الزواجي بين الزوجين داخل الأسرة.

مشكلة البحث:

تشير الإحصاءات العالمية المتعلقة بالزواج المبكر، إلى أن هذا النوع من الزواج منتشر في جميع دول العالم، لكن النسبة تختلف من دولة لأخرى، كما تختلف النسبة داخل الدولة الواحدة من مكان لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى؛ "ففي النيجر ينتشر الزواج المبكر بنسبة (٧٦%)، على حين ينتشر في نيبال بنسبة (٦٠%)، وفي أفغانستان بنسبة (٥٤%)، وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية بنسبة (٧٤%)، كما يوجد في الهند بنسبة (٥٠%)، وكل هذه النسب عالية جدا، وتشكل خطرا على مجتمعاتها" (عطا، ٢٠١٣م).

وفي مصر تشير نتائج بحث (السمالوطي، ٢٠٠٠) إلى أن الزواج المبكر سمة من سمات المجتمعات الريفية، إذ أن (٣٦%) من إجمالي عدد الزوجات في الأسر الريفية تزوجن في سن أقل من ١٦ سنة، في حين تصل نسبتهم في الحضر (٩,١%). كما توصل بحث (شكري، ٢٠١٠) إلى أن (٣٦%) من زيجات الريف في مصر، تقع في سن يقل عن ١٨ سنة. وفي دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري عام ٢٠١٥م، توصلت إلى أن عدد حالات الزواج المبكر للفتيات أقل من ١٨ سنة، بلغ حوالي (٢٩%) من إجمالي عدد حالات الزواج التي تمت في عام ٢٠١٢م.

ونظرا لارتفاع نسب انتشار الزواج المبكر على مستوى العالم، وفي مصر أيضا، فقد اهتمت بحوث عديدة بدراسة بعض المتغيرات المرتبطة بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، ومنها المتغيرات الديموجرافية؛ مثل الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، والعمر). وفيما يتعلق بمتغير الجنس (ذكر /انثى)، فقد اختلفت نتائج البحوث في هذا المجال؛ حيث توصل (الخطابية، ٢٠١٥)، إلى أن الذكور أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالإناث، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتائج بحث (مخادمة، ٢٠٠٢)، وبحث (مهدي، ٢٠١٣)، بأن الذكور أكثر توافقا زواجيا (على بعد الثقة)، ومع ذلك فقد اختلفت هذه النتيجة مع نتائج بحث (مهدي، ٢٠١٣)، التي انتهت إلى أن

الإناث أكثر توافقا زواجيا (على بعد الحب والإيثار)، وذلك بمقارنتهم بالذكور، وأنه لا توجد فروق بين الجنسين في التوافق الزواجي (على بعد التفاهم).

وعلى متغير محل الإقامة (ريف – حضر)، وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين، فقد توصل بحث "خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩) إلى أن هناك إسهاما لمتغير محل الإقامة (ريف ــ حضر)، في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات. كما تناقضت النتائج الخاصة بالفروق في التوافق الزواجي بناء على اختلاف محل الإقامة سواء في الريف أو في الحضر؛ فبعض البحوث توصلت إلى أن الزوجات المقيمات في القرية، أكثر توافقا زواجيا من الزوجات المقيمات في المدينة (الصمادي، الطاهات، ٢٠٠٥)، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصل إليه بحث (أحمد، ٢٠١٦)، بأن الأزواج المقيمين في القرية، أقل توافقا زواجيا من الأزواج المقيمين في المدينة.

أما متغير المستوى التعليمي وعلاقته بالتوافق الزواجي، فقد اختلفت نتائج البحوث في هذا المجال، حيث توصل بحث "سناء خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩) إلى أن مستوى تعليم الزوجة، يسهم في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات. وتوصل بحث (الجندي، ٢٠١٤)، إلى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم لدى المتزوجين، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي لديهم. ومن البحوث أيضا التي أيدت وجود علاقة بين متغيري مستوى التعليم والتوافق الزواجي، بحوث كل من (العنزي، ٢٠٠٩؛ بلان، صوفي، ٢٠١٣؛ فريزه، ٢٠١٣). وتأتي هذه النتائج متعارضة مع نتائج بحث (نجيب الله ، ٢٠٠٦)، والذي توصل إلى أنه لا يوجد ارتباط دال بين متغيري المستوى التعليمي للزوجين، ومستوى التوافق الزواجي لهما، وجاءت نتائج بحثي (الشريفين، ٢٠٠٣؛ هاشم، ٢٠٠٠) لتؤيد عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغيري المستوى التعليم والتوافق الزواجي.

ومن المتغيرات الديموجرافية الأخرى، التي اهتم الباحثون بدراسة علاقتها بالتوافق الزواجي، متغير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، وتوصلت معظم البحوث إلى أن هناك ارتباط موجب ودال إحصائيا بين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، والتوافق الزواجي بين الزوجين؛ وأنه كلما ارتفع المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، وأنه كلما انخفض المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما انخفض مستوى التوافق الزواجي بينهما. ومن البحوث التي دعمت هذه النتيجة، بحوث كل من (السيد، ٢٠١٥؛ السليمي، ٢٠١١؛ أبو صيري، ٢٠١١؛ أحمد، ٢٠١١؛ الخثلان، ٢٠١٤؛ صحاف، ٢٠١٥)، ومع ذلك هناك بحوث (هلون، ٢٠١٧)،

توصلت إلى أنه لا يوجد ارتباط دال إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي للزوجين، وبين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي للأسرة.

وعلى متغير العمر، توصلت معظم البحوث إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي، ترجع لمتغير العمر الزمني لدى المتزوجين، وأن الأزواج الأكبر سنا كانوا أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالأزواج الأصغر سنا، ومن هذه البحوث (الجمالية، ٢٠٠٨؛ الشهري، ٢٠٠٩؛ فرحات، ٢٠١٠؛ Partica & Feeney, ١٩٩٤)، وعلى الرغم من ذلك، فقد توصل بحث "سناء خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩)، إلى نتيجة مختلفة، تتمثل في أن متغير "العمر" لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى السيدات المتزوجات.

ويمكن النظر إلى اختلاف وتعارض نتائج البحوث، فيما يتعلق بعلاقة المتغيرات الديموجرافية الخمسة (الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، والعمر)، بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون، لتمثل مشكلة يمكن دراستها، من هنا كان اهتمام الباحثين بهذه المشكلة البحثية.

مما سبق، يمكن تحديد مشكلة هذا البحث في التساؤل التالي:

"هل يمكن التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، من خلال عدد من المتغيرات الديموجرافية، كالجنس (ذكر / أنثى)، ومحل الإقامة (ريف – حضر)، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة (منخفض ــ متوسط ــ مرتفع)، والسن (أقل – متوسط – أعلى)؟.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث، إلى تعرف إسهام بعض المتغيرات الديموجرافية: كالجنس (ذكر – أنثى)، ومحل الإقامة (ريف – حضر)، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة (منخفض – متوسط – مرتفع)، والسن (أقل – متوسط – أعلى)، في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا.

الإطار النظري والبحوث السابقة:

الإطار النظري:

في الجزء التالي يعرض الباحثون، الإطار النظري لمفهومي "الزواج المبكر"، و"التوافق الزواجي".

١- الزواج المبكر Early Marriage

(١) مفهوم الزواج:

يشار إلى مفهوم الزواج لغويا، كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور، على أنه "الاقتران، والزوج: اثنان؛ وكل اثنين زوج. والأصل فى الزواج الصنف والنوع في كل شيء، وكل شيئين مقترنين فيهما زوجان؛ كل واحد منهما زوج. قال تعالى: "وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى" (الآية ٤٥ من سورة الحج)، فإن الأرض زوج، والنهار زوج، وجمع الزوج أزواجاً .(ابن منظور الإفريقي، ٢٠٠٣م ، ص ص ١٨٨٥ – ١٨٨٦).

كما يشير "الألباني" إلى الزواج على أنه "الأسلوب الذى اختاره الله للتوالد والتكاثر واستمرار الحياة، بعد ان أعد الله كلا الزوجين وهيّأهما بحيث يقوم كلّ منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية. (الألباني، ٢٠٠٨). ويعرف "الجزائري"، الزواج بأنه عبارة عن "عقد يحل لكل من الزوجين، الاستمتاع بصاحبه" (الجزائري، ٢٠٠٢، ص٣٣٧). كما عرف "أبو زهرة" الزواج بأنه "عقد يفيد حل العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة وتعاونهما، ويحدد ما لكيهما من حقوق، وما عليها من واجبات" (أبو زهرة ، ١٩٧١، ص٤٥). وذكر "القُلمونىً" أن الزواج "هو أهم مقومات الحياة، والمتمم للوظائف الحيوية، والحافظ (للجماعة) البشرية من الانقراض والزوال، وأساس لتقدير الأمة" (القُلمونىً، ٢٠٠٢، ص٢٠٤).

وفي علم الاجتماع، يعرف الزواج بأنه :ارتباط جنسي رسمي بين الرجل والمرأة، وهو اتحاد يعترف به المجتمع بواسطة إقامة فعل خاص، ويتضمن الزواج حقوقاً وواجبات للشريكين اللذين يقومان عليه.. وللأبناء الذين ينتجهم هذا الزواج ايضاً". (الضبع ، ٢٠٠٢ ، ص١٥). وهناك من يعرفه بأنه "الرابطة التي تقوم بين الرجل والمرأة وينظمها القانون والعرف، ويحل بموجبها للزوج أن يطأ الزوجة ليسولدها. وينشأ عن هذه الرابطة أسرة تتحدد فيها الحقوق والواجبات التي تتعلق بالزوجين والأبناء" (حلمي، إجلال، ٢٠١٣، ص٤٧). كما حددت "سناء الخولى "مفهوم الزواج بأنه نظام إجتماعى يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية. (الخولي، ٢٠١٦، ص٧٠). إضافة لما سبق، يعرف الزواج أيضا بأنه عبارة عن "علاقة نفسية إجتماعية شرعية قانونية، تتم بين رجل وامرأة، لكل منهما حقوق، وعليهما واجبات تجاه كل منهما الآخر، وتجاه أطفالهما فيما بعد، وكلما استقامت هذه العلاقة، نما الزواج واستقرت الأسرة، والعكس صحيح". (مرسي، و المغربي، ٢٠٠٥، ص١٨).

(٢) مفهوم الزواج المبكر:

أما مفهوم الزواج المبكر، فلم يتفق العلماء على تعريف واحد له، ذلك أن تعريف الزواج المبكر يختلف باختلاف الإطار العام الذي يخضع له الباحث (شرعي – طبي – قانوني)؛ وفي ذلك يذكر "حسام الدين عفانة" أن "الزواج المبكر من الناحية الطبية العلمية، بأنه الزواج قبل البلوغ، فبالنسبة للفتاة الزواج المبكر هو زواجها قبل الحيض. وأما تسمية من تتزوج قبل الثامنة عشرة بأنه زواج مبكر، فهذا لا يستند إلى قاعدة علمية أو قاعدة شرعية، فأمر الزواج مربوط بالبلوغ، والبلوغ عند الفتاة هو الفترة الزمنية التى تتحول فيها الفتاة من طفلة إلى بالغة، وخلال هذه الفترة تحدث تغيرات فسيولوجية وسيكولوجية عديدة. والبلوغ ليس حدث طارىء، وإنما هو فترة من الزمان قد تتراوح ما بين سنتين وست سنوات، ويرتبط بعوامل جينية أي وراثية، وعوامل معيشية وصحية، وفي آخر هذه الفترة يحدث الحيض، وعندها تصبح بالغة" (عفانة، ٢٠٠٠، ص ٦).

وقد عرف "موثنجي"، الزواج المبكر بأنه: "زواج الفتى أو الفتاة، في سن أقل من (١٨) سنة، وهو زواج فيه انتهاك لحقوق الإنسان، وفقا لبعض المعايير الدولية، والقوانين المحلية". (Muthengi, ٢٠١٠, p. ١)، وهناك من حدد تعريفه للزواج المبكر بأنه الزواج "الذي يحدث فى الفئة العمرية الواقعة ما بين سن ١٠ إلى ١٩ سنة" (البنا، ٢٠٠٤، ص ١٠). كما أشار "ديوجين" أن الزواج المبكر، هو الزواج الذي يتم في سن أقل من (١٨) سنة، أو يتم قبل أن تكون الفتاة مستعدة جسدياً وفسيولوجياً ونفسياً، على تحمل مسئوليات الزواج، والقدرة على الإنجاب" (Duogine, ٢٠١٤, p. ٩).

ويعرف الباحثون الزواج المبكر فى هذا البحث، تعريفا إجرائيا، بأنه: زواج الفتاة أو الفتى في سن أقل من سن (١٨) عاما، وهو السن الذي حدده المشرع المصري كحد أدنى للزواج في الوقت الراهن – وقت إجراء هذا البحث – والذي بمقتضاه سيتم اختيار عينة البحث، من المتزوجين مبكرا.

(٣) الحد الأدنى للزواج:

يختلف تحديد مصطلح الزواج المبكر، في المجتمعات الإنسانية باختلاف الحد الأدنى لسن الزواج؛ وهذا الحد الأدنى للزواج يختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى في نفس المجتمع، بل من طبقة أو فئة اجتماعية لأخرى، لذا يصعب تحديد مصطلح واحد للزواج المبكر. ونعرض فيما يلي، لنماذج من الحد الأدنى للزواج على المستوى العالمي، وننتهي بالحد الأدنى للزواج في مصر.

(أ) نماذج من الحد الأدنى للزواج على المستوى العالمي:

الحد الأدنى لسن الزواج هو السن الذي يجب أن يبلغه، المقبلين على الزواج (الزوج والزوجة)، في الدولة التي يتم فيها تسجيل عقد الزواج، وفقا للقانون المدني، أو وفقا للتعاليم الدينية، السائدة في تلك الدولة، حتى يمكن اعتبار الزواج شرعياً. والحد الأدنى للزواج يختلف من دولة لأخرى؛ وفيما يلي الحد الأدنى للزواج في عدد من دول العالم.

https://ar.wikipedia.org › wiki › حد_أدنى_لسن_الزواج

أولا: دول تحدد للجنسين سن واحد كحد أدنى للزواج، وتنقسم هذه الدول لعدد من الفئات، منها:

١ــ دول تحدد سن (٢١) سنة كحد إدنى للزواج، لكلا الجنسين، ومن هذه الدول: البرازيل، وفرنسا، ورواندا، وفيجي، وفنلندا.

٢ــ دول تحدد سن (٢٠) سنة كحد إدنى للزواج، لكلا الجنسين، ومن هذه الدول: ليبيا.

٣ــ دول تحدد سن (١٨) سنة كحد إدنى للزواج، لكلا الجنسين، ومن هذه الدول: الكويت، والأردن، وألمانيا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد، وأسبانيا، والبوسنة والهرسك، والتشيك، وكرواتيا، وكوبا، وقبرص، والدانمارك، والدومينيكان، وجواتيمالا، وآيسلندا، ومنغوليا، والجبل الأسود، والفلبين، وصربيا، وسلوفاكيا، وجنوب إفريقيا، وسريلانكا، وزيمبابوي.

٤ــ دول تحدد سن (١٧) سنة كحد إدنى للزواج، لكلا الجنسين، ومن هذه الدول: إسرائيل.

٥ــ دول تحدد سن (١٦) سنة كحد إدنى للزواج، لكلا الجنسين، ومن هذه الدول: النمسا، وباربادوس.

ثانيا: دول تحدد للإناث سنا أقل من سن الذكور كحد أدنى للزواج، وتنقسم هذه الدول لعدد من الفئات، منها:

١ــ دول تحدد سن (١٩ – ٢١) سنة للإناث وسن (١٨ – ٢١) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك بناء على قانون كل ولاية).

٢ــ دول تحدد سن (١٩) سنة للإناث وسن (٢١) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: ساموا.

٣ــ دول تحدد سن (١٨) سنة للإناث وسن (٢١) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: بولندا، وبنجلاديش، وليبيريا، وكوت ديفوار.

٤ــ دول تحدد سن (١٧) سنة للإناث وسن (١٨) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: غينيا، وأذربيجان.

٥ــ دول تحدد سن (١٦) سنة للإناث وسن (١٨) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: الأرجنتين، ورومانيا، وبريطانيا، وقطر.

٦ــ دول تحدد سن (١٥) سنة للإناث وسن (١٨) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: بنين، ومالي، والنيجر.

٧ــ دول تحدد سن (١٥) سنة للإناث وسن (١٦) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: سانت فينسنت، والغرينادين.

٨ــ دول تحدد سن (١٤ – ١٦) سنة للإناث وسن (١٦ – ١٨) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: المكسيك (وذلك بناء على قانون كل ولاية).

٩ــ دول تحدد سن (١٤) سنة للإناث وسن (١٦) للذكور كحد إدنى للزواج، ومن هذه الدول: فنزويلا.

ثالثا: دول لا تحدد سنا كحد أدنى لزواج الإناث، وتنقسم هذه الدول لعدد من الفئات، منها:

١ــ دول تحدد سن (١٥) سنة للذكور، ولا تحدد سنا معينة كحد أدنى لزواج الإناث، ومن هذه الدول: اليمن.

٢ــ دول لا تحدد سنا كحد أدنى للزواج، ومن هذه الدول: جمهورية قيرغيزستان، وهي دولة تقع في آسيا الوسطى، وتجاور الصين وطاجيكستان وأزبكستان وكازاخستان؛ حيث توضح الإحصاءات لهذه الدولة أن٤٠% من النساء يتم تزويجهن عندما يبلغن سن ما بين (١٠ إلى ١٣).

(ب) الحد الأدنى للزواج في القانون المصري:

الحد الأدنى الذي حدده القانون المصري لسن الزواج لكل من الجنسين، اختلف من فترة لأخرى، وعلى سبيل المثال، فإن سن الزواج فى لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل في ١٠ يناير عام ١٩٥٥م، تنص المادة (١/٣٣) منها (والمضافة بقرار وزير العدل في ٢٤ مايو من عام ١٩٥٦م) تنص على أن.. (ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند، إلى ما قبل العمل بهذا القرار، ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد).

كما تنص المادة (١٧) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠م والخاص بتنظيم بعض أوضاع التقاضي فى مسائل الأحوال الشخصية، على أنه: (لا تقبل الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة ميلادية، أو كان سن الزوج يقل عن ثماني

عشرة سنة ميلادية، وقت رفع الدعوى، ولا تقبل عند الإنكار، الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج .. ما لم يكن الزواج ثابتا بوثيقة رسمية، ومع ذلك تقبل دعوى التطليق أو الفسخ بحسب الأحوال دون غيرهما، إذا كان الزواج ثابتا بأية كتابة).

وفي القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٩٤م، بشأن الأحوال المدنية، تنص المادة رقم (٣١ مكرراً)، والمضافة عام ٢٠٠٨م، على أنه: (لا يجوز توثيق عقد زواج، لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة... ويعاقب تأديبياً كل من وثق زواجاً بالمخالفة لأحكام هذه المادة).

وعلى ذلك فإن الحد الأدنى للزواج الذي حدده القانون المصري، في الوقت الراهن – وقت إجراء هذا البحث – هو سن (١٨) عاما لكل من الأنثى أو الذكر، وأن الزواج المبكر وفقا لذلك، هو الزواج الذي يتم قبل بلوغ الفتى أو الفتاة سن (١٨) عاما.

٢ـ التوافق الزواجى Maritial Adjustment:

التوافق النفسي Psychological Adjustment كل سلوك أو نشاط يقوم به الإنسان خاصة والكائن الحي عامة هو نشاط يهدف منه إلى تحقيق التوافق. ويعني التوافق أن يحقق الفرد نجاحاً في مواقف حياته المختلفة، فيستفيد منها أو يتحاشى قدر الإمكان أضرارها. وعندما يفشل السلوك في تحقيق التوافق الذي يبتغيه الفرد نصفه بالانحراف أو الاضطراب أو المرض النفسي. فالفرد في مثل هذه الحالات يكون هدفه الأساسي تحقيق التوافق إلا أنه قد أخطأ السبيل إلى ذلك.

والتوافق النفسي يتضمن إشباع حاجات الفرد ودوافعه بصورة لاتتعارض مع معايير المجتمع وقيمه، ولاتورط الفرد في محظورات تعود عليه بالعقاب، ولاتضر بالآخرين أو بالمجتمع. فالفرد المتوافق توافقاً حسناً هو الذي ينجح في تحقيق التوازن بين كل هذه الأمور، فيظفر بالنجاح. فالجائع الذي يسرق الطعام ومعه المال الذي يمكنه من شرائه فرد سيئ التوافق، بينما إذا اشتراه بماله عُدّ ذلك من حسن التوافق" (طه، ٢٠٠٩: ٢٧٨).

كما يعرف الباحثون التوافق الزواجى إجرائياً في هذا البحث، بأنه الدرجة الكلية التي يحصل عليها الفرد على مقياس التوافق الزواجي (إعداد: طريف شوقي، و محمد عبد الله حسن)، حيث تشير الدرجة المرتفعة على هذا المقياس، إلى أن الفرد أكثرتوافقاً زواجيا، على حين تشير الدرجة المنخفضة إلى ميل الفرد لأن يكون أقل توافقاً زواجيا.

بحوث سابقة وفرض البحث:

أ ــ بحوث سابقة:

بحوث سابقة عديدة، استهدفت دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية، وبين التوافق الزواجي لدى الأزواج والزوجات، ويعرض البحث الحالي لبعض هذه البحوث، خاصة البحوث التي حاولت دراسة علاقة التوافق الزواجي بالمتغيرات الديموجرافية الخمسة التي يهتم البحث الحالي بدراستها، وهي: الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، والسن.

ومن البحوث التي اهتمت بدراسة علاقة متغير الجنس (ذكر /انثى) بالتوافق الزواجى لدى المتزوجين، بحث (مهدي، ٢٠١٣)، حيث أظهرت النتائج أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين الذكور والإناث، على متغير الحب والإيثار من مقياس التوافق الزواجي، في اتجاه الإناث، وأظهرت النتائج أيضا أن الفروق في اتجاه الذكور على متغير الثقة، ولا توجد فروق بين الجنسين على متغير التفاهم. وهناك بحوث توصلت إلى أن الذكور أكثر توافقا في حياتهم الزوجية وذلك بمقارنتهم بالإناث، ومن هذه البحوث، بحث (الخطابية، ٢٠١٥)، وبحث (مخادمة، ٢٠٠٢)، فقد أظهرت النتائج أن هناك فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجى في اتجاه الذكور، فقد حصل الذكور على درجات أعلى في التوافق في المجال النفسي العاطفي الأسري.

أما البحوث التي اهتمت بدراسة علاقة محل الإقامة (ريف – حضر)، بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين، فمنها بحث "سناء خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩) والذي كان أحد أهدافه، تعرف إسهام عدد من المتغيرات الديموجرافية مثل: العمر، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأبناء، في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات. وتكونت عينة الدراسة من (٢٥٤) من السيدات المتزوجات بمحافظة أسيوط في مصر، متوسط أعمارهن (٣٨,٢ سنة وانحراف معياري ١٢,٢٣)، وتنقسم العينة إلى (٤٨%) من الريفيات، و (٥٢%) من الحضريات. وأظهرت النتائج أن لمستوى التعليم الإسهام الأكبر في التنبؤ بالتوافق الزواجي، يليه متغير محل الإقامة (ريف ــ حضر)، على حين لم يكن لباقي المتغيرات الديموجرافية (العمر، ومدة الزواج، وعدد الأبناء)، أي إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات.

كما توصل بحث (الصمادي، الطاهات، ٢٠٠٥) إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي، بين المقيمات في القرية وبين المقيمات في المدينة في اتجاه المقيمات في

القرية، وجاءت هذه النتيجة متسقة أيضا مع النتيجة التي توصل إليها بحث (Al Jam'an & Khalaf, ٢٠١٦).

وعلى الرغم من هذه النتيجة، فقد توصل بحث (أحمد، ٢٠١٦) إلى نتيجة مغايرة، فقد توصل هذا البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين الأزواج المقيمين فى الريف والمقيمين فى الحضر على مقياس التوافق الزواجي، في اتجاه المقيمين في الحضر، وفسرت النتائج في إطار اختلاف أسلوب الحياة في القرية عنه في المدينة؛ فالمتزوجون في المدينة يقيمون في سكن مستقل بعيد – إلى حد ما – عن سكن الأسرة والعائلة، مما يجعلهم بعيدين عن المشكلات التي قد تحدث بين الأهل والأقارب، على حين إن نظام الأسرة الممتدة في الريف، تجعل أي زوجين معرضان للتأثر بأي مشكلات تحدث داخل الأسرة الكبيرة، سواء بين الآباء أو الإخوة أو الأقارب أو الجيران، مما قد يقلل من مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين في القرية. كما جاءت نتيجة عدم وجود فروق في التوافق الزواجي بين الزوجين، راجعة إلى اختلاف محل الإقامة (ريف – حضر)، متفقة مع ما توصل إليه بحث (El Hinai, ٢٠١٣).

أما البحوث التي اهتمت بدراسة علاقة متغير المستوى التعليمي بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين، فمنها بحث "سناء خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩) الذي سبق الإشارة إليه، على (٢٥٤) من المتزوجات، حيث أظهرت النتائج أن متغير مستوى التعليم له الإسهام الأكبر في التنبؤ بالتوافق الزواجي، يليه متغير محل الإقامة (ريف ــ حضر)، أما باقي المتغيرات الديموجرافية وهي (العمر، ومدة الزواج، وعدد الأبناء)، فلم يكن لأي منها إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى عينة البحث من السيدات المتزوجات.

كما توصل بحث (العنزي، ٢٠٠٩)، إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي بين مجموعتي الأزواج المختلفين عن زوجاتهم في المستوى التعليمي، والأزواج المتشابهين مع زوجاتهم في المستوى التعليمي، وكانت النتائج في اتجاه مجموعة الأزواج غير المتشابهين مع زوجاتهم في المستوى التعليمي. وهذا ما يتسق مع نتائج بحث (بلان، صوفي، ٢٠١٣)، ونتائج بحث (فريزه، ٢٠١٣)، حيث توصلت نتائج البحثين إلى أن هناك علاقة بين التوافق الزواجي وتشابه المستوى التعليمي للزوجين، حيث يرتفع مستوى التوافق الزواجي، عندما يكون المستوى التعليمي متقاربا بين الزوجين.

وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها بحث (الشريفين، ٢٠٠٣)، فقد انتهى هذا البحث إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي، تعزى إلى تقارب الزوجين في المستوى التعليمي لكل منهما. كما توصل بحث (هاشم، ٢٠٠٠) أيضا،

إلى أنه لا توجد فروق في التوافق الزواجي بين مجموعة المتزوجين المتشابهين في المستوى التعليمي، وبين مجموعة المتزوجين الذين يرتفع فيها مستوى تعليم الزوج عن الزوجة. كما دعمت نتائج بحث كل من (أحمد، ٢٠١٦؛ الجندي، ٢٠١٤)، الدور الذي يقوم به متغير المستوى التعليمي في توفير مستوى مناسب من التوافق الزواجي، حيث توصلت النتائج إلى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم لدى المتزوجين، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي لديهم، وأن المتزوجون من خريجي التعليم العالي، أكثر توافقا زواجيا، وذلك بمقارنتهم بخريجي التعليم المتوسط، واتسقت هذه النتيجة مع نتائج بحوث كل من (Derar & Farah, ٢٠١٦; Boyce et al., ٢٠١٦; Hellerstein, Morrill & Zou, ٢٠١٣)

ومع ذلك فقد اختلفت هذه النتيجة مع نتائج بحث كل من: (El Hinai, ٢٠١٣ ؛ جيب الله، ٢٠٠٦)، وحيث توصل كل منهما إلى أنه لا يوجد ارتباط دال بين متغيري المستوى التعليمي للزوجين، ومستوى التوافق الزواجي لهما.

ومن المتغيرات الديموجرافية الأخرى، التي اهتم الباحثون بدراسة علاقتها بالتوافق الزواجي، متغير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، ومن هذه البحوث بحث (السليمي، ٢٠١١)، وبحث (أبو صيري، ٢٠١١)، وحيث توصلت نتائجهما إلى أن هناك ارتباط موجب ودال إحصائيا بين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، والتوافق الزواجي بين الزوجين؛ وأنه كلما ارتفع المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، وأنه كلما انخفض المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما انخفض مستوى التوافق الزواجي بينهما.

وتتسق هذه النتائج مع نتائج بحث (السيد، ٢٠١٥)، والتي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي بين الزوجين، ترجع إلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة، في اتجاه الدخل الأعلى؛ فكلما ارتفع الدخل الشهري للأسرة، كلما ساهم ذلك في ارتفاع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين. وفي ذات الاتجاه، توصل بحث (أحمد، ٢٠١١) إلى وجود ارتباط دال إحصائياً بين مستوى دخل الزوجة، وبين مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين؛ فكلما ارتفع مستوى دخل الزوجة، ساهم ذلك في استقرار الأسرة وارتفاع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، على حين ينخفض مستوى التوافق الزواجي بينهما، في حالة انخفاض مستوى دخل الزوجة.

وتوصل بحث (الخثلان، ٢٠١٤)، إلى نتيجة مشابهة بالنسبة لمتغير مستوى دخل الزوج، وعلاقته بمستوى التوافق الزواجي بين الزوجين؛ حيث أشارت نتيجة البحث إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين مستوى دخل الزوج، وبين مستوى التوافق

الزواجي بين الزوجين. كما توصلت نتائج دراسة (صحاف، ٢٠١٥) إلى أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات التوافق الزواجي تعزى لمتغير المستوى الاقتصادى للزوج، فكلما كان دخل الزوجة أعلى من دخل الزوج، كلما ساهم ذلك في ارتفاع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين.

كما أن هناك بحوث، قد توصلت إلى نتائج مختلفة، فيما يتعلق بعلاقة المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، بالتوافق الزواجي بين الزوجين، ومنها بحث (هلون، ٢٠١٧)، والذي أوضحت نتائجه أنه لا يوجد ارتباط دال إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي للزوجين، وبين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي للأسرة لدى العاملات في منطقة حيفا في إسرائيل.

ومن المتغيرات الديموجرافية أيضا التي اهتم بعض الباحثين بدراسة علاقتها بالتوافق الزواجي، متغير العمر، ففي بحث "سناء خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩)، على (٢٥٤) من المتزوجات، أظهرت النتائج أن متغير "العمر" لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى عينة البحث من السيدات المتزوجات. على حين توصلت نتائج بحث (الجمالية، ٢٠٠٨)، إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي، ترجع لمتغير العمر الزمني لدى الأزواج، وأظهرت أن الأزواج الأكبر سنا والذين يقع سنهم في الفئة العمرية (٢١-٤٥) سنة، كانوا أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالأزواج الأصغر سنا والذين يقع سنهم فى الفئة العمرية (١٤-٤٥) سنة. وتتفق مع هذه النتيجة، نتائج بحث (الشهري، ٢٠٠٩)، والتي انتهت إلى أن هناك فروقا دالة إحصائياً فى التوافق الزواجي، ترجع لمتغير العمر، في اتجاه المتزوجين الأكبر سنا؛ فكلما ارتفع عمر الزوجين، كلما كانوا أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالمتزوجين الأصغر سنا.

وهذا ما توصلت إليه نتائج بحث (فرحات، ٢٠١٠) أيضا، حيث وجدت علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، وبين العمر الزمني لكل من الزوج والزوجة. وفي ذات الاتجاه، انتهى بحث "باترشيا" و "فيني" (Partica & Feeney, ١٩٩٤) إلى أن التواصل الجيد بين الزوجين، يزداد مع ارتفاع سن الزواج، حيث لوحظ أنه كلما ارتفع سن المتزوجون، كلما كانوا أكثر رضا عن حياتهم الزوجية، مما ينعكس إيجابا على مستوى توافقهم الزواجي، على حين ينخفض مستوى الرضا الزواجي، وينخفض مستوى التوافق الزواجي، كلما كان الزوجان أصغر سنا، وذلك لانخفاض مستوى التواصل الجيد بينهما. وهناك بحوث عديدة توصلت إلى نفس النتيجة منها بحوث كل من: (Al Mashyky,

٢٠١٥; Boyce, Wood, & Ferguson, ٢٠١٦; Crandall, Vanderende, Cheang, Dodell & Yount, ٢٠١٦)

وهناك بحوث – عددها قليل – توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين متغيري التوافق الزواجي بين الزوجين، وبين العمر، وأن التوافق الزواجي بينهما لا يختلف باختلاف عمر كل منهما (Derar, & Farah, ٢٠١٦; El Hinai, ٢٠١٣)

ب ــ فرض البحث:

حدد الباحثون صيغة فرض البحث، كما يلي:

"يوجد إسهام لمتغيرات الجنس (ذكر / أنثى)، ومحل الإقامة (ريف ــ حضر)، ومستوى التعليم، والمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة (منخفض ــ متوسط ــ مرتفع)، والسن (أقل ــ متوسط ــ أعلى)، في التنبؤ بالتوافق الزواجي، لدى المتزوجون مبكرا.

إجراءات البحث:

أــ المنهج:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي الارتباطي، حيث تم إجراء تحليل انحدار لدراسة إسهام بعض المتغيرات الديموجرافية، في التنبؤ بمستوى التوافق الزواجي، لدى عينة من المتزوجين مبكرا.

ب ــ عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (١٣٦) من المتزوجين مبكرا من محافظة أسيوط، منهم (٦٢) من الذكور، و (٧٤) من الإناث، وتنقسم عينة البحث على متغير محل الإقامة، إلى (٨٣) من الريف، و(٥٣) من الحضر. وتراوحت أعمارهم ما بين (١٦ – ٦٩) سنة، بمتوسط قدره (٣٢,٨٧) سنة، وانحراف معياري (١٢,٧٠). وتم سحب عينة البحث بطريقة مقصودة بناء على متغير سن الزواج، وهو (١٧) سنة فأقل، وذلك من قرى ومراكز محافظة أسيوط. والجدول (١) يوضح مواصفات عينة البحث.

جدول (١) مواصفات عينة البحث على المتغيرات الديموجرافية: الجنس، ومحل الإقامة، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، ومستوى التعليم.

المتغيرات الديموجرافية	الفئات	ذكور		إناث		إجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ــ محل الإقامة	ريف	٤٠	٤٨,٢	٤٣	٥١,٨	٨٣	١٠٠
	حضر	٢٢	٤١,٥	٣١	٥٨,٥	٥٣	١٠٠
٢ــ المستوى	منخفض	١٢	٣٥,٣	٢٢	٦٤,٧	٣٤	١٠٠

الاقتصادي الاجتماعي	متوسط	٣٢	٤٧,١	٣٦	٥٢,٩	٦٨	١٠٠
	مرتفع	١٨	٥٢,٩	١٦	٤٧,١	٣٤	١٠٠
٣ــ المستوى التعليمي	أقل من الابتدائية	١١	٣٠,٦	٢٥	٦٩,٤	٣٦	١٠٠
	إبتدائي واعدادي	١٥	٣٧,٥	٢٥	٦٢,٥	٤٠	١٠٠
	ثانوي	٢٥	٦٩,٤	١١	٣٠,٦	٣٦	١٠٠
	جامعي فأعلى	١١	٤٥,٨	١٣	٥٤,٢	٢٤	١٠٠
الإجمالي		٦٢	٤٥,٦	٧٤	٥٤,٤	١٣٦	١٠٠

جدول (٢) المتوسط والإنحراف المعياري وقيمة "ت" للفروق بين متوسط سن المجموعات غير المرتبطة

متغير	مجموعة	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
١ــ الجنس	الذكور	٦٢	٣٣,٨٥	١٢,٣٥	٠,٨٩٧	لا توجد
	الإناث	٧٤	٣١,٨٩	١٣,٠٠		
٢ــ محل الإقامة	الريف	٨٣	٣٢,٠٤	١٢,٠١	٠,٧٤	لا توجد
	الحضر	٥٣	٣٣,٧٠	١٢,٩٤		
٣ــ العينة الكلية		١٣٦	٣٢,٨٧	١٢,٧٠١	–	–

ج ــ أدوات الدراسة:

استخدم في هذا البحث مقياس التوافق الزواجي (إعداد: طريف شوقي، و محمد حسن عبد الله، ١٩٩٩)، إلى جانب مقياس المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة (إعداد: عبد العزيز الشخص، ١٩٨٨)، واستمارة البيانات الشخصية. وفيما يلي وصف لهذه الأدوات.

١ ــ مقياس التوافق الزواجي:

وضعه (طريف شوقى، و محمد حسن عبد الله، ١٩٩٩)، ويتكون المقياس في صورته الأصلية من(٤٤) فقرة، موزعة على (١٢) بعداً، وقد تم في هذا البحث استبعاد (٥) فقرات من المقياس الأصلي، لعدم مناسبتها لطبيعة البحث الحالي، وهي العبارات أرقام (٢ – ٨ – ٢٢ – ٣٥ – ٤٠)، فأصبح المقياس المستخدم في البحث الحالي يحتوي على (٣٩) فقرة. وقد صيغت كل فقرة من هذة الفقرات، بحيث تصف كلاً منها سلوكاً يمارسة الفرد المتزوج في حياتة الزوجية اليومية، ويحدد المستجيب معدل حدوث السلوك، ويستجاب لكل فقرة بتحديد

مستوى ممارسة الزوجة أو ممارسة الزوج للسلوك الوارد فى الفقرة حسب التدرج التالي (بدرجة كبيرة جداً- بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة – بدرجة قليلة - غير صحيحة). وعبارات المقياس لم ترتب تسلسلياً، بل وضعت بطريقة عشوائية تجنباً للاستجابات النمطية، ويتم التصحيح بالنسبة للعبارات الموجبة بإعطاء الدرجات (٥ - ٤- ٣ – ٢ - ١)، أما العبارات العكسية فدرجاتها كالتالي (١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥). واستخدمت الدرجة الكلية للمقياس لتعبر عن مستوى التوافق الزواجي لدى الزوج والزوجة، وتتراوح الدرجة الكلية على مقياس التوافق الزواجي المستخدم في هذا البحث، والذي يتكون من (٣٩) فقرة، ما بين (٣٩ – ١٩٥) درجة؛ وكلما ارتفعت درجة الفرد على هذا المقياس، كلما دل ذلك على أنه يتمتع بمستوى توافق زواجي أعلى، وكلما انخفضت درجته دل ذلك على أنه أقل توافقاً زواجياً.

الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق الزواجي في البحث الحالي:

تم في هذا البحث، التحقق من الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق الزواجي (الثبات والصدق)، كما يلي:

١ــ ثبات مقياس التوافق الزواجي:

تم التحقق من ثبات مقياس التوافق الزواجي، بثلاث طرق هي: الاتساق الداخلي، ومعامل ألفا كرونباخ، وثبات التجزئة النصفية للمقياس، وتوضيح ذلك فيما يلي:

الثبات بطريقة الاتساق الداخلي:

أمكن حساب الاتساق الداخلي لفقرات مقياس التوافق الزواجي" وعددها (٣٩) فقرة، بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات مجموعة حساب الثبات (ن= ١٣٦) على الفقرة وبين الدرجة الكلية للمقياس. والجدول (٣) يوضح هذه النتائج.

جدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة وبين الدرجة الكلية على مقياس التوافق الزواجي (ن= ١٣٦)

الفقرة	معامل الاتساق	الدلالة	الفقرة	معامل الاتساق	الدلالة	الفقرة	معامل الاتساق	الدلالة
١	٠,٥٤١	٠,٠٠١	١٤	٠,٣١٩	٠,٠١	٢٧	٠,٤٩٧	٠,٠٥
٢	٠,٤٠٧	٠,٠٠١	١٥	٠,٣٠٣	٠,٠٠١	٢٨	٠,٥٠٤	٠,٠٠١
٣	٠,٦٢٧	٠,٠٠١	١٦	٠,٢٥٣	٠,٠٠١	٢٩	٠,٤٩١	٠,٠٠١
٤	٠,٥٤٣	٠,٠٠١	١٧	٠,٢٥٨	٠,٠٠١	٣٠	٠,٦٠١	٠,٠٠١
٥	٠,٤٣١	٠,٠٠١	١٨	٠,٢٤٢	٠,٠٠١	٣١	٠,٦٠٣	٠,٠٠١
٦	٠,٤٦٩	٠,٠٠١	١٩	٠,٢١٩	٠,٠١	٣٢	٠,٣٨٥	٠,٠٠١

٧	٠,٦١٣	٠,٠٠١	٢٠	٠,٢٣٩	٠,٠٥	٣٣	٠,٤٨٩	٠,٠٠١
٨	٠,٤٩١	٠,٠٠١	٢١	٠,٢١٣	٠,٠٥	٣٤	٠,٣٥٤	٠,٠٠١
٩	٠,٤٩٨	٠,٠٠١	٢٢	٠,٢١١	٠,٠٥	٣٥	٠,٤٤٤	٠,٠٠١
١٠	٠,٣٤٠	٠,٠٠١	٢٣	٠,٣٧٨	٠,٠٠١	٣٦	٠,٤٤٣	٠,٠٠١
١١	٠,٥٨٦	٠,٠٠١	٢٤	٠,٣٤٢	٠,٠١	٣٧	٠,٤٣٣	٠,٠٠١
١٢	٠,٥١٦	٠,٠٠١	٢٥	٠,٢٠٠	٠,٠١	٣٨	٠,٣١٦	٠,٠٠١
١٣	٠,٣٨١	٠,٠٠١	٢٦	٠,٢٧٤	٠,٠٠١	٣٩	٠,٤٠٧	٠,٠٠١

ومن الجدول (٣) يمكن ملاحظة أن جميع عبارات مقياس التوافق الزواجي، ثابتة باستخدام ثبات الاتساق الداخلي، ذلك أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا، حيث بلغ أقل معامل ارتباط (٠,٢٠٠) للفقرة رقم (٢٥)، وله دلالة عند مستوى (٠,٠٥)، كما بلغ أعلى معامل ارتباط (٠,٦٢٧)، للفقرة رقم (٣)، وله دلالة عند مستوى (٠,٠٠١).

الثبات بطريقتي: ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس:

تم حساب معامل ثبات مقياس التوافق الزواجي، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وأيضا باستخدام طريقة التجزئة النصفية للمقياس، ونظرا لعدم تساوي عدد فقرات جزئي المقياس، فقد تم استخدام معادلة "جتمان" لتصحيح الطول، والجدول (٤) يوضح هذه النتائج.

جدول (٤) ثبات مقياس التوافق الزواجي باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس مع التصحيح باستخدام معادلة "جتمان" (ن= ١٣٦)

مقياس	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	معامل ثبات التجزئة النصفية	
			معامل الارتباط بين النصفين	التصحيح بمعادلة جتمان
التوافق الزواجي	٣٩	٠,٧٦٦	٠,٨٠٢	٠,٨٩٦

من الجدول (٤) يمكن ملاحظة، أن مقياس التوافق الزواجي، يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، سواء باستخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي بلغ (٠,٧٦٦)، أو باستخدام ثبات التجزئة النصفية للمقياس؛ فقد بلغ معامل الارتباط بين جزئي المقياس (٠,٨٠٢)، وبلغ معامل الثبات بعد التصحيح باستخدام معادلة "جتمان" إلى (٠,٨٩٦). وتشير هذه النتائج إلى أن مقياس التوافق الزواجي، يتمتع بمعاملات ثبات مرتفعة في هذا البحث.

٢ــ صدق مقياس التوافق الزواجي:

الصدق العاملي لمقياس التوافق الزواجي:

أسفرت نتائج التحليل العاملي لوحدات مقياس التوافق الزواجي، عن وجود (١١) عامل، استحوزت على نسبة تباين قدرها (٧٣,١٦٣%) من حجم التباين الارتباطي، وبلغ حجم الجذر الكامن لهذا العامل والذي يمثل العامل العام (٩,٧٤١) ويمثل نسبة تباين قدرها (٢٤,٩٧٧%) من التباين الارتباطي. والجدول (٥) يوضح تشبعات الفقرات على العامل الأول قبل التدوير، وأيضا اشتراكيات كل فقرة من الفقرات.

جدول (٥) التشبعات على العامل الأول قبل التدوير والاشتراكيات

لفقرات مقياس التوافق الزواجي بالتطبيق على عينة البحث الكلية من المتزوجين مبكرا (ن= ١٣٦)

الفقرة	التشبع	اشتراكيات	الفقرة	التشبع	اشتراكيات	الفقرة	التشبع	اشتراكيات
١	٠,٧٣٦	٠,٧٨٠	١٥	-٠,٣٠٤	٠,٨٥١	٢٩	٠,٤٧٥	٠,٧٣٩
٢	٠,٥٧٧	٠,٦٨٦	١٦	-٠,٥٨٤	٠,٧٥٠	٣٠	٠,٥٥٠	٠,٧٩٥
٣	٠,٧٠٥	٠,٧٣٥	١٧	-٠,٥٨٣	٠,٦٩٣	٣١	٠,٥٤٩	٠,٧١٥
٤	٠,٦٣٥	٠,٧٠٥	١٨	-٠,٦١٣	٠,٧٧٥	٣٢	٠,٣٠٠	٠,٧٨٧
٥	٠,٥٠٩	٠,٧٧٠	١٩	-٠,٦٣١	٠,٧٣٠	٣٣	٠,٣١٥	٠,٧٦٤
٦	٠,٦٠٣	٠,٧٢١	٢٠	-٠,٥٠٢	٠,٧٥٧	٣٤	٠,٤٦٥	٠,٥٠٥
٧	٠,٦٤٢	٠,٧٠٦	٢١	-٠,٥٤٨	٠,٧٩٦	٣٥	٠,٤١٩	٠,٧١٣
٨	٠,٦١٢	٠,٧٤٢	٢٢	-٠,٣٧٥	٠,٧٩٠	٣٦	٠,٣٠٠	٠,٧٣٩
٩	٠,٤٨٢	٠,٧١١	٢٣	٠,٣٠٢	٠,٦٦٦	٣٧	٠,٣٠٥	٠,٧٦٤
١٠	٠,٥٢٧	٠,٨٠٩	٢٤	٠,٣٢٠	٠,٦٦٠	٣٨	٠,٣٥١	٠,٨٢٣
١١	٠,٦٤٤	٠,٧٤٤	٢٥	٠,٣٠١	٠,٦٧١	٣٩	٠,٤٢٥	٠,٧٦٦
١٢	٠,٥٩١	٠,٦٣٧	٢٦	٠,٢٣٥	٠,٧٦٢	جذر كامن	٩,٧٤١	٢٨,٥٣٣
١٣	٠,٢١٠	٠,٧٨٠	٢٧	٠,٥٢٧	٠,٦٢٧	تباين %	٢٤,٩٨%	٧٣,١٦٣ %
١٤	٠,٤٥٩	٠,٦٢٨	٢٨	٠,٤٧٤	٠,٧٣٩			

وتشير نتائج الجدول (٥) إلى أن الغالبية العظمى لوحدات مقياس التوافق الزواجي، كانت تشبعاتها دالة على العامل الأول قبل التدوير؛ حيث جاءت تشبعات (٣٧) عبارة من جملة عدد عبارات المقياس البالغ عدد (٣٩) عبارة، دالة وذلك باستخدام القيمة (٠,٣) كحد أدنى

لجوهرية التشبعات، أما العبارتان المتبقيتان فهما العبارة رقم (١٣) وتشبعها (٠,٢١٠)، والعبارة رقم (٢٦) وتشبعها بلغ (٠,٢٣٥) فلم تصل تشبعات أي منها لمستوى الدلالة الإحصائية. وتشير هذه النتائج بشكل عام إلى أن مقياس التوافق الزواجي صادق عامليا.

٢ ــ مقياس تقدير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة:

وضعه (عبد العزيز الشخص، ١٩٨٨) بهدف استخدامه في تقدير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة المصرية، ويعتمد بشكل رئيسي على دليل تقدير الوضع "الاقتصـــاي – الاجتماعي" للأسرة المصرية الذي أعده "عبد السلام عبد الغفار، وإبراهيم قشقوش"، مع إجراء بعض التعديلات، كي يتناسب المقياس الجديد مع الظروف المتغيرة التي مرت بهـــا الأســـرة المصرية؛ فبدلا من الاعتماد على ٣ متغيرات أساسية في دليل "عبد الســـلام عبـــد الغفـــار، وإبراهيم قشقوش"، وهي وظيفة الأب ومستوى تعليم الأم ودخل الفرد شهريا، اعتمـــد "عبـــد العزيز الشخص" على (٥) متغيرات أساسية هي: دخل الفرد شهريا (٧ مستويات)، ومستوى تعليم رب الأسرة (٨ مستويات)، ووظيفته (٩ مستويات)، ومستوى تعليم ربـــة الأســـرة (٨ مستويات)، ووظيفتها (٩ مستويات). وقد استخدم في البحث الحالي مقياس تقـــدير المســـتوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة المصرية المعدّل، لعبد العزيز الشخص، مع القيام بإجراء تعديل على مستويات دخل الفرد في الأسرة، وذلك بضرب قيمة كل فئة من الفئات السبع في (١٠) كي يتناسب الدخل مع الظروف الراهنة؛ ذلك أن مستويات الدخل وضعها "عبد العزيز الشخص" في الثمانينات من القرن العشرين، وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما، كـــان لزامـــا على الباحثين، تعديل هذه المستويات بحيث يبدأ المستوى الأول في الدراســـة الحاليـــة بـــــ (٢٠٠) جنيها، بدلا من (٢٠) جنيها في (دراسة عبد العزيز الشخص)، أما الفئة العليـــا رقـــم (٧)، فتبدأ في البحث الحالي من (١٢٠٠) جنيها فأكثر، بدلا من (١٢٠) جنيها، في دراســـة "عبد العزيز الشخص". أما التعديل الثاني الذي قام به الباحثون في البحث الحالي، فيتمثل في أن الباحثون اكتفوا بتقسيم عينة البحث وفقا للمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة إلـــى ثلاثة مستويات فقط، بدلا من سبعة مستويات في دراسة "الشخص"، وهذه المستويات الثلاثـــة هي: المستوى المنخفض، والمستوى المتوسط، والمستوى المرتفـــع باســـتخدام الإرباعيـــات. وعلى ذلك تم تقسيم عينة البحث على متغير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، إلى المجموعات الثلاث التالية، باستخدام الإرباعيات: مجموعة المستوى الأدني، وعـــددها (٣٤) فردا، و مجموعة المستوى المتوسط، وعددها (٦٨) فردا، و مجموعـــة المســـتوى الأعلـــي، وعددها (٣٤) فردا.

٣ ــ استمارة البيانات الشخصية والديموجرافية:

قام الباحثون بإعداد استمارة، بهدف الحصول على بعض البيانات الشخصية والديموجرافية، التي تخدم أهداف البحث الحالي مثل: الجنس (ذكر / أنثى)، ومحل الإقامة (ريف ــ حضر)، وسن الزواج، والمستوى التعليمي، والسن، والعمر عند الزواج.

د ــ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم فى هذا البحث معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الخصائص السيكومترية (الثبات والصدق) لمقياس التوافق الزواجي، كما استخدم التحليل العاملي بطريقة المكونات الرئيسة لـ"هوتيلنج"، للتحقق من الصدق العاملي للمقياس، كما استخدم تحليل الانحدار البسيط للتحقق من صحة فرض البحث.

نتائج البحث؛ مناقشتها وتفسيرها:

ينص فرض البحث على أنه: "يوجد إسهام لمتغيرات: الجنس (ذكر / أنثى)، ومحل الإقامة (ريف ــ حضر)، ومستوى التعليم (منخفض – مرتفع)، والمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة (منخفض ــ متوسط ــ مرتفع)، والسن (أقل ــ متوسط ــ أعلى)، في التنبؤ بالتوافق الزواجي، لدى المتزوجون مبكرا". وقبل استخراج نتائج الفرض، يمكن عرض الإحصاء الوصفي لدرجات عينة البحث على مقياس التوافق الزواجي بالجدول (٦).

جدول (٦) الإحصاء الوصفي لدرجات عينة البحث (ن= ١٣٦) على مقياس التوافق الزواجي

المدى	أقل قيمة	أعلى قيمة	متوسط	إنحراف معياري	خطأ معياري للمتوسط	التباين	الالتواء	التفلطح
٩٠	٧٨	١٦٨	١٢٧,٤٧	١٤,٦٢	١,٢٥	٢١٣,٦٧	٠,٢٧٠	٠,٨٥٣

وتشير نتائج الإحصاء الوصفي، بالجدول (٦) إلى:

١ــ أن توزيع درجات عينة البحث من المتزوجين مبكرا (ن= ١٣٦) على مقياس التوافق الزواجي، تتوزع توزيعا اعتداليا، وقد ظهرت هذه النتيجة من خلال مراجعة قيم كل من الالتواء (٠,٢٧)، والتفلطح (٠,٨٥)، مما يمكن معه استخدام الإحصاء البارامتري للتحقق من صحة فرض البحث.

٢ــ أن متوسط عينة البحث على مقياس التوافق الزواجي بلغ (١٢٧,٤٧)، بانحراف معياري (١٤,٦٢)، وهذا المتوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من المتوسط الفرضي على المقياس، والذي يمكن حسابه بضرب عدد فقرات المقياس (٣٩) فقرة، في متوسط الدرجة على الفقرة والتي تبلغ (٣) درجات، فيكون المتوسط الفرضي للعينة على المقياس هو

(١١٧)، وبحساب الدلالة الإحصائية لقيمة "ت" للفرق بين المتوسطين باستخدام طريقة One-Sample T Test يمكن ملاحظة أن قيمة "ت" لدلالة الفرق بين المتوسطين بلغت (٨,٣٥)، ولها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن عينة البحث من المتزوجين مبكرا (ن= ١٣٦)، لديها مستوى توافق زواجي أعلى، وبشكل دال إحصائيا، من متوسط الدرجة على مقياس التوافق الزواجي، بمقدار (١٠,٤٧) درجة (درجات حرية = ١٣٥).

وللتحقق من صحة فرض البحث، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من إمكانية التنبؤ بالتوافق الزواجي (المتغير التابع)، من خلال دراسة إسهام المتغيرات الديموجرافية المستقلة الخمسة، التي سبق ذكرها.

وقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (٠,٢٧٦)، كما بلغ معامل التقدير التمييزي (٠,٠٧٦)، وعلى ذلك فإن مقدار إسهام جملة المتغيرات المستقلة الخمسة، في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى عينة البحث من المتزوجين مبكرا (ن= ١٣٦)، بلغ (٧,٦%). وللتحقق من مدى جوهرية هذه القيم تم حساب تحليل تباين الانحدار، بهدف التحقق من مدى كون التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة الخمسة (المنبئات)، له تأثير دال إحصائيا على التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا. والجدول (٧) يوضح هذه النتائج.

جدول (٧) تحليل تباين الانحدار لدراسة مدى تأثير المتغيرات الديموجرافية المستقلة الخمسة على المتغير التابع (التوافق الزواجي) لدى المتزوجون مبكرا (ن= ١٣٦)

المعلمات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١ــ الانحدار	٢١٩٠,٣٧٩	٥	٤٣٨,٠٧٦	٢,١٣٧	٠,٠٦٥ لا توجد
٢ــ البواقي	٢٦٦٥٥,٥٠٣	١٣٠	٢٠٥,٠٤٢		
٣ــ الإجمالي	٢٨٨٤٥,٨٨٢	١٣٥	--		

ومن الجدول (٧) يمكن ملاحظة أن قيمة (ف) الانحدارية المحسوبة، بلغت (٢,١٣٧) وهي قيمة غير دالة إحصائيا، مما يوضح أن التباين الخاص بالمتغيرات الديموجرافية المستقلة الخمسة، لا يؤثر ــ وبشكل دال إحصائيا ــ على التوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا، من خلال دراسة المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة، وهي: الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، والسن. كما تم حساب قيمة بيتا (Beta) ومعامل الانحدار الجزئي (B)، وقيمة "ت" الانحدارية ودلالتها الإحصائية، والجدول (٨) يوضح هذه النتائج.

جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ بالتوافق الزواجي
لدى مجموعة المتزوجون مبكرا (ن= ١٣٦)

المنبئات	B	الخطأ المعياري	Beta	ت الانحدارية	الدلالة
القيمة الثابتة	١٠٩,٨٤٧	٧,١٩٦	--	١٥,٢٦٥	٠,٠٠١
١ــ الجنس (ذكر/ أنثى)	١,٧٤٨	٢,٥٢٥	٠,٠٦٠	٠,٦٩٢	لا توجد
٢ــ الإقامة (ريف ــ حضر)	٢,٣٣٢	٢,٦٦٤	٠,٠٧٨	٠,٨٧٥	لا توجد
٣ــ مستوى التعليم (أدنى – متوسط – أعلى)	٠,٥٩٧-	٢,١٣١	٠,٠٢٩-	٠,٢٨٠-	لا توجد
٤ــ مستوى اقتصادي اجتماعي للأسرة (منخفض ــ متوسط ــ مرتفع)	١,٨٠٤	٢,١٥١	٠,٠٨٨	٠,٨٣٨	لا توجد
٥ــ السن (أقل – متوسط – أعلى)	٤,٦٣٦	١,٨٠١	٠,٢٢٥	٢,٥٧٥	٠,٠٥

بمراجعة نتائج الجدول (٨) يمكن الخروج بما يلي:

١ــ وصلت قيمة "ت" الانحدارية مستوى الدلالة الإحصائية، لمتغير واحد فقط من المتغيرات الديموجرافية الخمسة، وهو متغير "السن"، حيث بلغت قيمة "ت" (٢,٥٧٥)، ولها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥). وتأتي هذه النتيجة مؤيدة لصحة فرض البحث.

٢ــ لم تصل قيمة "ت" الانحدارية مستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرات الديموجرافية الأربعة الأخرى، وهي: الجنس (ذكر / أنثى)، حيث بلغت قيمة "ت" (٠,٦٩٢). كما بلغت قيمة "ت" الانحدارية (٠,٨٧٥) لمتغير محل الإقامة (ريف ــ حضر)، وبلغت لمتغير مستوى التعليم (٠,٢٨٠)، كما بلغت لمتغير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة (٠,٨٣٨)، وجميعها غير دال إحصائيا، وتأتي هذه النتيجة غير مؤيدة لصحة فرض البحث.

مناقشة وتفسير النتائج:

أظهرت نتائج البحث، أنه لا يوجد إسهام لكل متغير من متغيرات: الجنس، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، والمستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا. وقد جاءت هذه النتيجة غير مؤيدة لصحة فرض البحث، وبخصوص نتيجة البحث، التي أظهرت أن متغير الجنس (ذكر/ أنثى)، لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، فقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع النتيجة التي توصل لها بحث (مهدي، ٢٠١٣)، بأنه لا توجد فروق بين الجنسين على متغير التفاهم (من مقياس التوافق الزواجي). ومع ذلك، فقد جاءت نتيجة البحث – فيما يتعلق بدور متغير الجنس – متعارضة مع ما توصل إليه بحث (الخطابية، ٢٠١٥)، بأن الذكور أكثر توافقا في حياتهم الزوجية وذلك بمقارنتهم بالإناث، وما توصل إليه بحث (مخادمة، ٢٠٠٢)، بأن هناك فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في التوافق الزواجى، وأن الذكور أكثر توافقا في المجال النفسي العاطفي الأسري، وذلك بمقارنتهم بالإناث. وأيضا نتائج بحث (مهدي، ٢٠١٣)، بأن هناك فروقا بين الجنسين، على متغير الحب والإيثار من مقياس التوافق الزواجي، في اتجاه الإناث، وأن الفروق في اتجاه الذكور على متغير الثقة من مقياس التوافق الزواجي.

كما أن نتيجة البحث، التي أظهرت أن متغير محل الإقامة (ريف – حضر)، لم يكن له إسهام أيضا في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، فقد جاءت هذه النتيجة متعارضة مع النتيجة التي توصل لها بحث "خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩) على عينة من (٢٥٤) من السيدات المتزوجات، والتي توصلت إلى أن متغير محل الإقامة (ريف ــ حضر)، يحتل المرتبة الثانية – بعد مستوى التعليم – ضمن المتغيرات التي تسهم في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات. كما جاءت متعارضة أيضا، مع نتيجة بحث (الصمادي، الطاهات، ٢٠٠٥)، والتي مفادها أن المقيمات في القرية أكثر توافقا زواجيا، من المقيمات في المدينة، كما تختلف نتيجة البحث الحالي أيضا، مع النتيجة التي توصل إليها بحث (أحمد، ٢٠١٦)، بأن الأزواج المقيمين في الحضر أكثر توافقا زواجيا، وذلك بمقارنتهم بالأزواج المقيمين في الريف.

وبمراجعة نتيجة البحث، التي أظهرت أن متغير مستوى التعليم، لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، فقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع النتيجة التي توصل لها بحث (نجيب الله ، ٢٠٠٦)، بأنه لا توجد علاقة ارتباطية بين متغيري المستوى التعليمي للزوجين، ومستوى التوافق الزواجي لهما. كما تتفق أيضا مع نتائج بحثي (الشريفين،

٢٠٠٣؛ هاشم، ٢٠٠٠)، من أنه لا توجد فروق دلالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي، تعزى إلى تقارب الزوجين في المستوى التعليمي لكل منهما.

ومع ذلك، فقد اختلفت نتيجة البحث الحالي مع النتيجة التي توصل إليها بحث "خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩)، حيث أظهرت النتائج أن متغير مستوى التعليم له الإسهام الأكبر في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى السيدات المتزوجات. كما تختلف مع نتيجة بحث (الجندي، ٢٠١٤)، الذي توصل إلى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم لدى المتزوجين، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي لديهم، وأن المتزوجون من خريجي التعليم العالي، أكثر توافقا زواجيا، وذلك بمقارنتهم بخريجي التعليم المتوسط. كما تختلف أيضا، مع نتائج عدد من البحوث، مثل بحث (العنزي، ٢٠٠٩)، الذي انتهى إلى أن الأزواج المختلفين عن زوجاتهم في المستوى التعليمي، كانوا أكثر توافقا زواجيا، وذلك بمقارنتهم بالأزواج المتشابهين مع زوجاتهم في المستوى التعليمي، على حين توصلت نتائج بحثي (بلان، صوفي، ٢٠١٣؛ فريزه، ٢٠١٣)، إلى أن مستوى التوافق الزواجي، يكون أعلى لدى الزوجين المتقاربين في المستوى التعليمي، وذلك بمقارنتهم بالأزواج المختلفين في المستوى التعليمي.

وبالنظر في نتيجة البحث، التي أظهرت أن متغير المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، فقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع النتيجة التي توصل لها بحث (هلون، ٢٠١٧)، والذي أظهرت نتائجه أنه لا يوجد ارتباط بين مستوى التوافق الزواجي للزوجين، وبين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي للأسرة، لدى العاملات في إسرائيل.

ومع ذلك تختلف نتيجة البحث الحالي، مع نتائج العديد من البحوث، مثل بحثي (السليمي، ٢٠١١؛ أبو صيري، ٢٠١١)، وحيث توصلت نتائجهما إلى أن هناك ارتباط موجب بين المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، والتوافق الزواجي بين الزوجين؛ وأنه كلما ارتفع المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، وكلما انخفض المستوى "الاقتصادي – الاجتماعي" للأسرة، كلما انخفض مستوى التوافق الزواجي بينهما. كما تختلف من نتائج بحث (السيد، ٢٠١٥)، والذي أشار إلى وجود فروق في التوافق الزواجي بين الزوجين، ترجع إلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة، في اتجاه الدخل الأعلى؛ فكلما ارتفع الدخل الشهري للأسرة، كلما ساهم ذلك في ارتفاع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين.

كما تختلف مع نتائج بحثي (أحمد، ٢٠١١؛ صحاف، ٢٠١٥)، فقد توصلا إلى أنه كلما ارتفع مستوى دخل الزوجة، كلما ساهم ذلك ارتفاع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين،

على حين ينخفض مستوى التوافق الزواجي بينهما، في حالة انخفاض مستوى دخل الزوجة. كما تختلف مع نتائج بحث (الخثلان، ٢٠١٤)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى دخل الزوج، وبين مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين.

أما نتيجة هذا البحث، التي توصلت إلى أن لمتغير "السن"، إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا، فقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لصحة فرض البحث، كما يمكن ملاحظة أنها تتفق مع نتائج بعض البحوث السابقة، ومن هذه البحوث، بحث (الجمالية، ٢٠٠٨)، حيث توصل إلى وجود فروق في التوافق الزواجي، ترجع لمتغير العمر الزمني لدى الأزواج، فالأزواج الأكبر سنا، كانوا أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالأزواج الأصغر سنا. وأيضا نتائج بحث (الشهري، ٢٠٠٩)، بأن هناك فروقا دالة إحصائياً فى التوافق الزواجي، ترجع لمتغير العمر، في اتجاه المتزوجين الأكبر سنا؛ فكلما ارتفع عمر الزوجين، كلما كانوا أكثر توافقا في حياتهم الزوجية، وذلك بمقارنتهم بالمتزوجين الأصغر سنا. ومع نتائج بحث (فرحات، ٢٠١٠)، بأنه توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى التوافق الزواجي، وبين العمر الزمني لكل من الزوج والزوجة. واتفقت كذلك مع نتائج بحث "باترشيا" و "فيني" (Partica & Feeney, ١٩٩٤).

ومع ذلك، فإن نتائج البحث، التي أظهرت أن لمتغير السن، الإسهام الوحيد – ضمن المتغيرات الديموجرافية الأخرى – في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى المتزوجين مبكرا، جاءت مختلفة عن نتائج بحث "خليل" (Khalil, S., ٢٠١٩)، على (٢٥٤) من المتزوجات، حيث أظهرت النتائج أن متغير "العمر" لم يكن له إسهام في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى عينة البحث من السيدات المتزوجات.

ويمكن تفسير نتيجة أن التوافق بين الزوجين، يتأثر بمتغير السن، وأن السن يعد منبئا جيدا بالتوافق الزواجي بين المتزوجين، يمكن تفسير هذه النتيجة، بأن الخلافات الزوجية يمكن أن تقل حدتها بمرور الوقت، فكلما كبر سن الزوجين كلما تعددت المواقف والخبرات المشتركة بينهما، هذه الخبرات التي تمثل نقاط التقاء بينهما، لصالح الأسرة واستمراريتها، خاصة في ظل وجود أطفال للزوجين الأمر الذي قد يدفعهما إلى التنازل عن الخلافات الزوجية من أجل تربية الأطفال، وحتى لا تؤدي الخلافات الزوجية إلى مزيد من الشقاق بينهما، وإلى احتمالية الانفصال مما يهدد كيان الأسرة بالطلاق وتشريد الأبناء. وعلى ذلك فإنه كلما كبر سن الزوجان، كلما أدى ذلك لمزيد من التوافق الزواجي. ويتفق هذا التفسير، جزئيا مع ما توصلت إليه دراسة كل من "باترشيا" و "فيني" (Partica & Feeney, ١٩٩٤) بأن التواصل الجيد بين الزوجين، يزداد مع ارتفاع سن الزواج، وأنه كلما ارتفع سن

المتزوجون، كلما كانوا أكثر رضا عن حياتهم الزوجية، مما ينعكس إيجابا على مستوى توافقهم الزواجي.

ومع ذلك، فإن الباحثون في هذه البحث، يقترحون تحويل نتيجة هذا البحث إلى فرض علمي جديد، يمكن التحقق من صحته، من خلال دراسة – أو دراسات – مستقبلية، مع اختيار عينة البحث – عينات البحوث – ومتغيراته بطريقة أكثر ضبطا مما هو موجود في البحث الحالي، حيث يمكن الخروج بنتائج علمية أكثر أهمية.

توصيات وبحوث مقترحة:

من خلال نتائج البحث، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات والبحوث المقترح إجراؤها مستقبلا، كما يلي:-

توصيات البحث:

من التوصيات التي يمكن تقديمها، ما يلي:

١ــ الاهتمام بنشر ثقافة مخاطر الزواج المبكر، في وسائل الاعلام المختلفة، وفي المدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة والأندية الرياضية والاجتماعية، سواء كانت هذه المخاطر متعلقة بالأسرة أو المجتمع بشكل عام، أو مخاطر تقع على الزوجة، أو على التوافق الزواجي بين الزوجين.

٢ــ إقامة مشروعات إنتاجية خاصة في المناطق الريفية والمناطق العشوائية في المدن، بما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسر المقيمة في هذه المناطق، وبما يقلل من رغبة أرباب الأسر في تزويج بناتهن في سن مبكر لأسباب تتعلق بالفقر.

٣ــ بناء برامج إرشادية للمتزوجين مبكرا، تستهدف تدريبهم على زيادة فرص التواصل وحل مشكلاتهم الزوجية.

٤ــ توفير فرص عمل للشباب، سواء الذكور منهم أو الإناث، مما قد يؤدي إلى تقليل نسب انتشار الزواج المبكر، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها نسب انتشار الزواج المبكر.

بحوث ودراسات مقترحة:

من البحوث والدراسات المقترح إجراؤها، بناء على نتائج البحث الحالي، ما يلي:

١ــ الفروق في سمات الشخصية الإيجابية (السعادة – الهناء النفسي – الرضا عن الحياة – التسامح) بين المتزوجين مبكرا والمتزوجين متأخرا.

٢ــ العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء المتزوجون مبكر وبين التوافق الزواجي لديهم.

٣ــ فاعلية برنامج إرشادي في زيادة مستوى التوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا.

٤ــ علاقة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون (مبكــرا – متأخرا).

٥ــ علاقة كل من فترة الزواج وعدد الأبناء بالتوافق الزواجي لدى المتزوجون مبكرا.

المراجع:

إبن منظور (٢٠٠٣). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.

أبو زهرة، محمد (١٩٧١). عقد الزواج وآثارة. القاهرة: دار الفكر العربى.

أبو صيري، حنان محمد السيد.(٢٠١١). أدراك المتزوجات حديثاً لمصادر خبراتهم الأسرية بتوافقهم الزواجى. الموتمر العلمى السنوى العربى السادس – الدولى – الثالث (تطوير برامج التعليم العالى –النوعى فى مصر والوطن العربى فى ضوء متطلبات عصر المعرفة) . موتمر٦. جامعة المنصورة . كلية التربية النوعية.(٦). ص ص١٥١٥-١٥٤٤.

أحمد، راندا محمد سيد أحمد.(٢٠١٦). علاقة بعض المتغيرات بتعزيز التوافق الزواجي: دراسة لبناء برنامج ارشادى زواجى للمتزوجات حديثاً. مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين-مصر).(٥٥). ص ص ٥٧-٩٤.

الألبانى، محمد ناصر الدين.(٢٠٠٨). فقة السنة.ط٣.القاهرة: دار الفتح للأعلام.

بلان ، كمال ، صوفى ، أمال عبد القار .(٢٠١٣). التوافق الزواجى وعلاقتة ببعض المتغيرات لدى عينة من الأزواج فى مدينة اللاذقية (المستوى التعليمى – طريقة الاختيار الزواجى- فارق السن بين الزوجين). رسالة ماجستير . جامعة دمشق. كلية التربية. ع٤(٣٥). ص ص١-١٩ .

البنا، عبد القادر على عبدة.(٢٠٠٤). ندوة الآثار الاقتصادية و التنموية لزواج الفتيات المبكر.مركز الدراسات والبحوث اليمنى(اللجنة الوطنية للمراة). ٩ يونيو.اليمن.ص ص ١-٢٠.

الجزائري، أبوبكر (٢٠٠٢). مناهج المسلم (عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات). المدينة المنورة: دار العلم والحكم.

الجندى ، داليا طلعت فريد (٢٠١٤). الاتصال الفعال وعلاقتة بالتوافق الزواجى لدى عينة من المتعاملين مع محاكم الأسرة . رسالة ماجستير. قسم علم نفس .جامعة أسيوط. كلية الأداب. ص ص ١٣٣-١٣٤.

حلمى، إجلال اسماعيل (٢٠١٣). علم الأجتماع والزواج والأسرة "رؤية نقدية للواقع- والمستقبل". القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

الخثلان، انتصار سعود عبد الرحمن (٢٠١٤). العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق الزواجى: دراسة على عينة من الزوجات السعوديات فى مدينة الرياض. رسالة ماجستير. قسم الدراسات الاجتماعية.جامعة الملك السعود. ص ص٥-١٤٧.

الخطابية، يوسف ضامن (٢٠١٥). مقومات التوافق الزواجى وعلاقتها بالعوامل الاجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من الأزواج العاملين فى المدارس الحكومية فى شمال الأردن. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية - الأردن.٢(٤٢). ص ص١-١٩.

الزيود، إسماعيل (٢٠١٢). موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر؛ دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية في عمان بالأردن، المجلد ٣٩، العدد ٢: ٤٣٦ – ٤٥٣.

سامي، آمال (٢٠١٧). زواج القاصرات الإحصائيات العالمية: الزواج المبكر ليس عربياً. مجلة صوت الأزهر، عدد يوم الأربعاء، الموافق ١١ أكتوبر، ٢٠١٧

السليمي، إيناس بنت أحمد على.(٢٠١١). الدور الاقتصادى لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقتها بالتوافق الزواجى. مجلة بحوث التربية النوعية – مصر. ص ص٣٦٣-٤٠٥.

السمالوطي، إقبال الأمير (٢٠٠٠). دراسة تحليلية لظاهرة الزواج المبكر. وزارة الشئون الاجتماعية، الإدارة العامة لشئون المرأة.

السيد، الحسين بن حسن .(٢٠١٥). معايير أختيار شريك الحياة وأثرها على التوافق الزواجى. بحث منشور فى جمعية المودة الخيرية للتنمية الأسرية بمكة المكرمة.السعودية. مكتبة الملك فهد للنشر. ص ص ١-٣٧.
www .almawaddah.as.org.

السيد، فاطمة خليفة .(٢٠١٥). التوافق الزواجى وعلاقتة بالثقة المتبادلة بين الزوجين والتدين فى العلاقة الزوجية لدى عينة الزوجات السعوديات المنفصلات وغير المنفصلات عاطفياً. مجلة الارشاد النفسي- مصر.(٤٢). ص ص٧٨٥-٨١٢.

الشاعر، جمال محمد، ومصطفى يوسف رضوان (٢٠١٦). أسباب ظاهرة زواج القاصرات والآثار المترتبة عليها بريف محافظة الجيزة. مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد ديسمبر ٢٠١٦، ١٨٩ – ٢٣٤.

الشخص، عبد العزيز.(١٩٨٨). مقياس تقدير المستوى الاجتماعى. الاقتصادى للأسرة.

الشريفين، أحمد عبد الله محمد .(٢٠٠٣). التوافق الزواجى فى ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية : دراسة ميدانية للقطاع الصحى فى محافظة أربد. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. كلية التربية.

شكري، علياء (٢٠١٠). المرأة في الريف والحضر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الشهري، وليد بن محمد (٢٠٠٩). التوافق الزواجى وعلاقتة ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المتزوجين بمحافظة جدة. رسالة ماجستير .قسم علم النفس. جامعة أم القرى. كلية التربية. ص ص١-١٥٣.

صائم، نجاة (ب.ت). الزواج المبكر. المجلس الأعلى للمرأة. صنعاء. ص ص٩-١١٤.

صحاف، خلود بنت محمد على (٢٠١٥). التوافق الزواجى وعلاقتة بالاستقرار الاسرى لدى عينة من المتزوجين بمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير. قسم علم نفس . ص جامعة ام القرى. كلية التربية. ص ص١-١٦١.

الصمادي، أحمد عبد المجيد، الطاهات، لينا فالح (٢٠٠٥). التوافق الزواجى من وجهة نظر النساء العاملات فى ضوء بعض المتغيرات . بحوث منشور فى الشئوون الاجتماعية-الامارات.٨٥(٢٢).ص ص٣٩-٥٧.

الضبع، عبد الرووف (٢٠٠٢). علم الأجتماع العائلى .الأسكندرية : دار الوفاء.

طه، فرج عبد القادر (٢٠٠٩). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الرحمن، محمد السيد (١٩٩٨). علاقة النضج الانفعالى بالتوافق الزواجى لكل من الأزواج أو الزوجات. دراسات فى الصحة النفسية.القاهرة. دار قباء للطباعة والنشر.ص٥٩.

عبد المجيد، أمان حسن (٢٠١٧). الفروق في بعض سمات الشخصية بين المتوافقات وغير المتوافقات زواجياً. مقبول للنشر بمجلة كلية الآداب جامعة أسيوط.

عطا، سماء (٢٠١٣). الزواج المبكر في صعيد مصر. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

عفانة، حسام الدين (٢٠٠٠). الزواج المبكر. موتمر المرأة الفلسطنية وتحديات الأسرة المعاصرة.جامعة النجاح الوطنية. ص ص١-١٠.

عكاشة، طارق، عكاشة، أحمد (٢٠١٨). الطب النفسى المعاصر.ط١٧ عشر.القاهرة:٢٠١٨.

العنزي، فرحان بن سالم ربيع (٢٠٠٩). أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموجرافية فى تحقيق مستوى التوافق الزواجى لدى عينة من الأزواج من المجتمع السعودى . رسالة دكتوراة. جامعة أم القرى .كلية التربية . ص ص١- ٢١٤ .

فرج، طريف شوقى، و عبد الله، محمد حسن (١٩٩٩). توكيد الذات والتوافق الزواجى : دراسة ميدانية على عينة من الأزواج المصريين . المجلة العربية للعلوم الانسانية - الكويت . جابر الأحمد المركزية.(٦٧).

فرحات، محمد عبد الحميد (٢٠١٠). علاقة التوافق الزواجى بالتنشئة الاجتماعية : دراسة مقارنة بقرية مصرية ٠ مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية- ليبيا.١(٩). ص ص ٥٧-٦٧.

فريزة، حامل (٢٠١٣). الاختلاف فى المستوى التعليمى والثقافى والاقتصادى وعلاقتة بالتوافق الزواجى للزوجين لعاملين . رسالة ماجستير . جامعة مولود معمرى بتزى وزو. كلية العلوم الانسانية. ص ص١-٢٤.

الفقي، سعاد (٢٠١٢). دراسة استطلاعية زواج القاصرات إتجار بالبشر. مجلة آخر ساعة، عدد ١٢ يوليه ٢٠١٢م.

مهدي القصاص (٢٠٠٨). علم الاجتماع العائلي. المنصورة: عامر للطباعة والنشر.

مخادمة، عبد الكريم قاسم محمد (٢٠٠٢). التوافق الزواجى لدى عينة من الرجال المتزوجين فى ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير .قسم علم النفس.جامعة اليرموك. كلية التربية. ص ص١-٦٧.

مرسي، صفاء اسماعيل، و المغربي، الطاهرة محمود (٢٠٠٥). منبئات التوافق الزواجى لدى عينة من الأزواج والزوجات المصريين. مجلة دراسات نفسية - مصر.٤(١٥). ص ص ٦٣٣-٦٦٨.

مهدي، كريمة عبد المنعم (٢٠١٣). سوء التوافق وعلاقته ببعض الأمراض النفسية دراسة وصفية اكلينيكية. دراسات عربية فى التربية النفسية وعلم النفس- السعودية.الجزء الرابع.٤٠(٤). ص ص١٢١-١٦٠.

نجيب الله، سهام عبد الله (٢٠٠٦). التوافق الزواجى وعلاقته بمعايير اختيار الزوج وبعض المتغيرات الآخرى : دراسة تطبيقية بمحلية أم درمان. رسالة ماجستير. قسم علم نفس.جامعة أم درمان الأسلامية .كلية الأداب. السودان. ص ص١-١٤٠.

هاشم، سامي محمد موسى (٢٠٠٠). دراسة بعض المتغيرات المحددة للتوافق الزواجى. الموتمر الدولى السابع (لبناء الانسان لمجتمع أفضل). مركز الارشاد النفسى . جامعة عين شمس. موتمر٧. نوفمبر. ص ص٥٧-١٠٣.

هلون، ملاك الفرد نعيم (٢٠١٧). التوافق الزواجى وعلاقتة بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات فى منطقة حيفا. رسالة ماجستير .جامعة عمان. كلية العلوم والتربية النفسية. ص ص١-٩٣.

Al Mashyky, Gh.M. (٢٠١٥). Martial Adjustment and its Relation to Some Personality Traits in Post Graduate Students in the Program of Executive Business Administration. College of Administration and Financial Sciences in Taif University. Faculty of Education. *Al Azhar University, Egypt.* (٢) ١٦٥. October. ٥٥٣-٥٩٧.

Boyce,C. J.,Wood,A. M.,& Ferguson,E.(٢٠١٦).For better or for worse: The moderating effects of personality on the marriage-life satisfaction link, *Personality and Individual Differences,* (٩٧), July ,٦١–٦٦.

Crandall,A., Vanderende,K., Cheang,Y., Dodell,S., &Yount,K. M.(٢٠١٦).Women's age at first mariag and postmarital agency in Egypt, Original research Article, *Social Science Research,* (٥٧), May, ١٤٨-١٦٠.

Dennison,R.P. (٢٠١٠). The Effect Of Family Of Origin On Early Marriage Outcomes: A Mixed Method Approach . *Ph.D Dissertation* .The University Of Arizona .

Derar, A.H. and Farah, A.F. (٢٠١٦). Graduate Studies Journal- College of Post Graduate Studies. *Al Neelain University. Sudan.* (٦) ٢٣ October. ١- ٣٢.

Duogine,. (٢٠١٤). child marriage associations with reproductive .healthmaternal healthcare utilization and hiv practices in Nigeria. *Ph.D. Dissertation* . the school of public health.

El Hinai, M.Y.,(٢٠١٣). Contributing Factors to Maladjustment as Perceived by Reconciliation Officials & Spouses in Muscat Governorate. An MA.thesis in Education. Psychological Counseling Speciality. The College of Arts and Science. *Islamic Studies and Education Department.* University of Nizwa.

Hellerstein, J. K., Morrill, M. S. & Zou, B. (٢٠١٣). Bussiness cycles and divorce : Evidence from micro data, *Economics letters*, (١١٨) ١, January, ٦٨-٧٠.

Khalil, Sanaa Mohamed (٢٠١٩). Some Demographic and Psychological Variables that Predict Marital Adjustment among Wives..

Muthengi , E.N. (٢٠١٠). Early Marriage and Early Childbearing in Ethiopia: Determinants and Consequences. *Ph.D Dissertation* University of California. Los Angeles

Patricia,N & Feeney,J.A. (١٩٩٤). Relationship Satisfaction, Attachment, And Nonverbal Accuracy In Early Marriage, *Journal Of Nonverbal Behavior*. ٣(١٨).

Raj, A., Ghule, M. Nair, S., saggurit, N & saggurit, N (٢٠١٥). age at me narche , education, and child marriage among young wives in rural maharashtra, india. *United States National Institute of Health*, pp ١٠٣-١٠٤

Shubham , (٢٠١٢). Extent of marital adjustment in the spouses of anxiety disorders patients. *Central Institute of Psychiatry*. India. pp٢-١٦.